الفصل الأول

الإطار التنظيمي للدراسة

أولاً: المقدمة

تشهد كافة قطاعات الأعمال والمعاملات المختلفة في العصر الحالي تطورات وتغيرات متسارعة، وذات مصالح متضاربة أحياناً، مما يستوجب توثيق تلك المعاملات بالوثائق والمستندات المكتوبة؛ الأمر الذي جعلها تكتسب أهمية قصوى على مستوى الفرد والدولة، حيث تعتمد الدولة على المستندات المكتوبة في تسيير دفة الإدارة العامة، كما ويعتمد الأفراد عليها في إتمام تعاملاتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المختلفة، وفي حسم ما ينتج بينهم من نزاعات. وتلعب المستندات الخطية الرسمية أهمية كبيرة في حياة الأفراد خاصة وأنها تصدر من الجهات الرسمية لإثبات واقعة أو حالة معينة دون تدخل أساسي للأفراد في إعدادها، كوثائق إثبات الشخصية والزواج والطلاق والوفاة والولادة1. وتقسم تلك الوثائق إلى أكثر من نوع، أولها: الوثائق الإدارية والشهادات، النوع الثاني: الاوراق المالية؛ النوع الثالث: المحررات العمومية أو الرسمية2.

ورغم دورها الحيوي فلم تخل الوثائق المكتوبة من مظاهر الاستغلال غير المشروعة والاستخدام غير السليم، والذي يحدث الضرر بالآخرين سواء على مستوى الأفراد أو الجماعات أو حتى على المؤسسات والقطاعات العامة والخاصة، حيث تعتبر تلك المظاهر من نتائج طغيان النواحي المادية في حياتنا، وقلة النزاهة في الذمم، وفساد النفوس لدرجة أن أصبح المجرم على استعداد لارتكاب هذه الجريمة للوصول لأهدافه ومطامعه

1. الذنيبات، غازي مبارك أحمد. 2003م. *دور الخبرة الفنية في إثبات التزوير في المستندات الخطية في القانون الأردني*. (رسالة دكتوراه). عمان: جامعة عمان العربية. ص21.

2. مجدوب، لامية. 2014. *جريمة التزوير في المحررات الرسمية أو العمومية في التشريع الجزائري*. مصر: دار الجامعة الجدية. ص39.

الشخصية بغض النظر عن أي آثار ضارة تنتج عن جريمته تلك، وذلك من خلال تنفيذ صور مختلفة وأساليب متعددة لجرائم التزوير، إذ أن المزور يسخّر قدراته العقلية والمهارية وإمكاناته المادية لتطوير أساليب التزوير المختلفة، وعليه فإن خطورة جريمة التزوير تتمثل في أن المزور يمكنه التزوير من خلال أساليب مختلفة ومتعددة، سواء بالطرق اليدوية أو باستخدام الوسائل الإلكترونية الحديثة، مما يجعل البحث في تلك الأساليب وكشفها مسألة شاقة لا تعرف الحدود، ففي الوقت الذي يبذل فيه المزور جهوداً جبارة مرتكزاً فيها على مهاراته وذكائه وإمكانياته المادية لتطوير أساليب التزوير المختلفة.كما وتعتبر جريمة التزوير من الجرائم التي ظهرت نتيجة تشعب مجالات الحياة وتطورها، الأمر الذي نتج عنه معاملات مختلفة ومتخصصة وبالتالي إلى تنوع وتعدد المنازعات، مما يصعب معه على القاضي مهما كان تكوينه أو زاده العلمي واتساع مداركه أن يلم بكافة العلوم إلماماً كافياً، لذلك ظهرت حاجة القضاء للاستعانة بأهل الخبرة والاختصاص للاسترشاد برأيهم في المنازعات القضائية ذات الصلة باختصاصهم، من أجل البت في النزاعات بشكل سليم يحقق العدالة.

وفي هذا الإطار فإن الجهات المسؤولة في كافة دول العالم قد أقرت عددا من الاستراتيجيات والأساليب للكشف عن جرائم التزوير في المستندات المكتوبة، وكيفية مواجهتها، والتخفيف من آثارها على المصلحة العامة للدولة والمجتمع ككل، حيث قامت معظم التشريعات بتحديث التشريعات القانونية أو إصدار قانون خاص بمكافحة جرائم التزوير أو الأدوات المتعلقة بذلك.ولم يتوان المشرع الفلسطيني في اتخاذ قرارات وإجراءات نحو مكافحة جريمة التزوير، فقد نص على مصطلح الخبرة القضائية في قانون البينات في المواد المدنية والتجارية رقم (4) لسنة 2001م، والتي تعتبر وسيلة من وسائل الإثبات، وأحد أدوات القاضي الهامة في الكشف عن التزوير، كما تناول العديد من النصوص القانونية التي تضبط عمل المحكمة والخبير في الكشف عن التزوير، كما تناول قانون الإجراءات الجزائية الفلسطيني رقم (3) لسنة 2001م، العديد من النصوص القانونية أيضاً التي تتحدث عن بعض الإجراءات المتخذة للكشف عن التزوير.

وعليه فقد جاءت هذه الدراسة التحليلية والتي هي بعنوان " دور الخبير في قضايا تزوير المستندات الخطية الرسمية- دراسة تحليلية "لتسهم إسهاما علمياً منهجياً في دراسة قضية هامة تتعلق باستقرار الفرد والمجتمع وهي قضية تزوير المستندات المكتوبة، لذا فإن الأهمية التطبيقية لطرح هذه القضية تتمثل في مساعدة الباحثين وأصحاب القرار وناظمي التشريعات بالإضافة إلى القضاة، على مكافحة جريمة التزوير بالشكل الأمثل، ومعالجة هذه الظاهرة الإجرامية ومنع ارتكابها، لكي نبني مجتمعاً آمناً قائماً على تغليب المصلحة العليا على المصالح الشخصية.

ثانياً: مشكلة الدراسة

تعتبر جريمة التزوير بصفة عامة والتزوير في المستندات الرسمية بصفة خاصة من القضايا الخطيرة التي تهدد كافة المجتمعات، فالمستندات المزورة هي التي تسهل ارتكاب جرائم عبر الحدود بمختلف أنواعها، وقد زاد من خطورة هذه الجريمة تعاظم دور الكتابة في المجتمعات الحديثة باعتبارها وسيلة للإثبات، سواء بالنسبة للأفراد أو للدولة، فالأفراد يعتمدون على الكتابة في إثبات علاقاتهم وتصرفاتهم ولا تتأتى الثقة إلا إذا كانت المستندات تعبيراً صادقاً عن الحقيقة، فإن كانت غير ذلك رفضها الناس وهو ما يترتب عليه زعزعة استقرار المعاملات وضياع الحقوق وعرقلة نشاط الدولة.

لقد أصبح من الصعب على القضاء أن يفصل في النزاعات غير القانونية المنظورة لديه، وهذا إنما يأتي بسبب تعدد صور المعاملات وتعقيد أشكالها ومضامينها التي أفرزتها التطورات المتسارعة والمتعددة في كافة مناحي الحياة، وبالتالي يأتي هنا الدور المهم للخبير في الحالات التي لا يتم التحقق منها إلا بتدخله، لا سيما إذا انعدمت وسائل إثبات الخصم إلا بالخبرة، ولم تتضمن الدعوى مستندات كافية لتكوين عقيدة لدى المحكمة توجهها للفصل في النزاع.

فمشكلة الدراسة تكمن بالوقوف ، بان المشرع الفلسطيني ومن خلال قانون البينات رقم (4) لعام 2001م لم يخصص مواد أو نصوص أو فقرات واضحة وصريحة تتعلق بالخبرة الكتابية كأحد الأدلة في إثبات التزوير من عدمه، إنما تناول القانون المذكور قضية الخبرة بصورة عامة من غير تخصيص لتشعباتها وصورها، وذلك في الباب الثامن منه، بدايةً من المادة (156) ونهايةً بالمادة (190) ومن المؤكد أن هذه الفجوة قد جعلت القانون يغفل عن تنظيم الدور الذي يقوم به أطراف قضايا التزوير، وعليه لم يحدد القانون صراحةً دور خبراء التزوير، كما لم يحدد صفات ذلك الخبير المهارية والمادية والاعتبارية، وغيرها من الأحكام الناظمة لعمله، مما يضيف نوع من الغموض على عمله ويزيد من احتمالية الطعن في تقريره، والبحث عن مخارج قانونية للتهرب من أثار تقريره، وقد يؤدي ذلك إلى تمادي المزورين وأمثالهم أكثر نحو ارتكاب جرائم التزوير لاحقاً.

وبناء على ذلك فإن هذه الدراسة ستحاول التعرف عن الكيفية التي يتم بها إثبات التزوير في المستندات الخطية الرسمية وعلى مبادئ إثبات التزوير من خلال الخبير وذلك في القانون الفلسطيني، مع توضيح أهمية الآثار المترتبة على تقرير الخبير في هذا الشأن، حيث ستساعد تلك التقارير القضاة والجهات القضائية في تحقيق العدالة الجنائية بين أطراف النزاع في قضايا التزوير، وبالتالي تحديد العقوبات المناسبة لمرتكبي جريمة التزوير، مما قد يحقق الردع العام والخاص.

ثالثاً: أسئلة الدراسة

سوف يجيب الباحث خلال هذه الدراسة عن سؤالها الرئيسي، الذي يتعلق بمعرفة دور الخبير في قضايا تزوير المستندات الخطية الرسمية، كما سيقدم الباحث إجابات على كل من الأسئلة التالية:

1. ماهية حل دعاوي إثبات التزوير في المستندات الرسمية الخطية، من خلال الخبير في القانون الفلسطيني؟

2. كيف يتم إثبات التزوير في المستندات الخطية الرسمية في القانون الفلسطيني؟

3. كيف يتم ندب الخبراء في قضايا تزوير المستندات الرسمية الخطية في القانون الفلسطيني؟

4. ما الأصول القانونية للخبرة الفنية في القانون الفلسطيني؟

5. ما إجراءات الخبرة الفنية التي يمكن اتخاذها لإثبات التزوير في المستندات الرسمية الخطية في القانون الفلسطيني ؟

رابعاً: أهداف الدراسة

يتمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في الكشف عن دور الخبير في قضايا تزوير المستندات الخطية الرسمية، وذلك في ضوء التشريع الفلسطيني .كما وتهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

1. تحديد دعاوي إثبات التزوير في المستندات الرسمية الخطية، من خلال الخبير في القانون الفلسطيني.

2. بيان اثبات لتزوير المستندات الخطية الرسمية في القانون الفلسطيني.

3. بيان ندب الخبراء في قضايا تزوير المستندات الرسمية الخطية في القانون الفلسطيني.

4. التعرف على الأصل القانوني للخبرة الفنية في التشريع الفلسطيني.

5. كيف تتم إجراءات الخبرة الفنية التي يمكن اتخاذها لإثبات تزوير المستندات الرسمية في القانون الفلسطيني

خامساً: أهمية الدراسة

تبرز أهمية هذا الدراسة فيما يلي:

الأهمية النظرية

تتمثل الأهمية النظرية للبحث في أنه أداة هامة تساهم في فعالية دراسة وتفصيل وتأصيل موضوع دور الخبير في قضايا تزوير المستندات الرسمية الكتابية، وذلك من خلال وضعها في إطار منهجي محدد، يساعد على تنظيم المعلومات وتقييمها وإنجازها، وتجنب الخطوات المبعثرة، كما تبرز تلك الأهمية في أنها تزود الباحث وتمكنه من القراءة التحليلية الناقدة للآراء والنظريات وتقييم نتائجها وبيان أهميتها بالنسبة للدراسة، مما مكّن الباحث من دراسة دور الخبير في قضايا تزوير المستندات الرسمية الكتابية بشمولية، وإنجاز دراسة أوفى وأدق من خلال جمع معلومات كافية وعميقة حول موضوع الدراسة.

كما تعتبر هذه الدراسة محاولة علمية تسهم في تقديم مادة علمية كافية كونها الدراسة الأولى التي تناولت موقف التشريع الفلسطيني من عمل خبير التزوير والإجراءات التي يمكن اتخاذها من قبله للكشف عن تزوير المستندات الخطية وإثباته، كما تتجلى الأهمية النظرية للبحث من خلال حرص الباحث أن يتم إعداده ليكون مرجعاً للدراسات اللاحقة في هذا المجال، وكذلك ما يزيد الأهمية النظرية لهذه الدراسة في أنها سوف تكون جامعة لكافة الجوانب التي بحثت فيها الدراسات السابقة، لذا يمكن اعتبارها دراسة شاملة ومعمقة، ولبنة إضافية بالنسبة للتشريع الفلسطيني.

الأهمية العملية

تكمن الأهمية التطبيقية لهذه الدراسة في الإسهام في عرض وتحليل آليات إثبات جريمة تزوير المستندات الرسمية الخطية والتي تعتبر من أكثر المستندات شيوعاً لدى أفراد المجتمع، ومن أكثرها عرضةً للنزاع والخصومة بينهم. وتكمن أيضاً في تبصير رجال القضاء والمحامين على أهمية التحقق من تزوير المستندات الرسمية من

عدمه وإثبات حدوثها ومن ثم إدانة المتهم بارتكابها وكذلك لفت أنظار القائمين على البحث العلمي إلى أحدث ما توصل إليه العصر في هذا المجال واستثمارها في الوصول للجاني ومكافحة الجريمة.

ومن الجدير بالذكر أن هذه الدراسة تعمل على تحليل الواقع التشريعي الفلسطيني في كيفية مكافحة جريمة تزوير المستندات الرسمية وسبل التصدي لها من خلال بيان دور الخبير الفني للكشف عن مواضع التزوير في المستندات الرسمية، هذا كله يساعد أصحاب القرار والمشرعين في فلسطين إلى تطوير وتحديث التشريعات الخاصة بقضايا التزوير بشكل عام وتزوير المستندات الرسمية بشكل خاص، وتمكنهم من وضع خطط وبرامج تأهيل وتدريب للخبراء التزوير في هذا السياق، كما تبرز الأهمية العملية بهذا الموضوع من خلال ما سنقوم به من عرض أهم التطبيقات القضائية.

سادساً: منهجية الدراسة

سيتناول البحث موضوع دور الخبير في قضايا تزوير المستندات الخطية الرسمية، ولتحقيق أهداف البحث سيعتمد الباحث على المنهج الوصفي، والمنهج التحليلي، لتغطية كافة جوانب موضوع الدراسة، وذلك كما يلي:

أ.المنهج الوصفي

إن الاعتماد على المنهج الوصفي هو الأنسب في هذه الدراسة؛ وذلك لأن الموضوع يقتضي الوصف الدقيق، وكذلك العرض لكافة جوانب الموضوع للوقوف على مفهوم دور الخبير في قضايا تزوير المستندات الخطية الرسمية، والمبادئ النظرية التي تنظمه، وذلك من خلال ما توفر للباحث من مراجع ومصادر وأبحاث.

كما أن المنهج الوصفي يناسب الموضوع ويساهم في الوصول إلى المعرفة الدقيقة والتفصيلية بشأن الوقوف على المشكلة، التي اقتضت طبيعة الموضوع والإجابة على الإشكالية المطروحة من حيث الموضوع

والأشخاص، بالإضافة إلى التعرف على جميع الجوانب القانونية ذات الصلة بموضوع دور الخبير في قضايا تزوير المستندات الخطية الرسمية، فمن خلال هذا المنهج سيقوم الباحث بوصف دور الخبير الفني وآلية عمله القانونية والفنية ومعرفة طبيعة العلاقة القائمة بين متغيراتها.

ب .المنهج التحليلي

إن المنهج التحليلي يناسب الموضوع ويساهم في الوصول إلى المعرفة الدقيقة والتفصيلية بشأن الوقوف على المشكلة، ويقدم تحليلا شاملاً لقضية دور الخبير في قضايا تزوير المستندات الخطية الرسمية .سيحاول الباحث النظر في المواد والنصوص ذات الصلة بدور الخبير في قضايا تزوير المستندات الخطية الرسمية التي أوردها المشرع الفلسطيني في قانون البينات رقم (4) لسنة 2001م، وقانون الإجراءات الجزائية الفلسطيني رقم (3) لسنة 2001م، وتحليل محتوى ومضمون تلك النصوص القانونية التي تناولت بشكل مباشر أو غير مباشر أحكام ومسائل ذات صلة بالخبرة الكتابية وفرزها ومناقشتها مناقشة علمية، إضافة إلى تحليل الأقوال والآراء التي قدمها العلماء والباحثون المختصون في دراستهم لجوانب هذا الموضوع، ومحاولة الاستفادة منها قدر الإمكان من حيث الطرح والمناقشة والتحليل؛ بهدف الوصول إلى حلول علمية وتطبيقية مناسبة وتكوين صورة واضحة عن الخبرة الكتابية ومدى أهميتها في المجتمع والدولة.

فالإحاطة بموضوع البحث غاية في الأهمية، ويتطلب الأمر استعمال التفسير والتحليل لموقف التشريع الفلسطيني ورجال القانون في شأن موضوع الخبرة الفنية بخصوص الكشف عن التزوير الوارد على المستندات الرسمية، وذلك حتى يتم التوصل إلى استنتاجات حقيقية تعبر عن الموضوع وتعكس أهمية الدراسة.

سابعاً: الدراسات السابقة

تتناول الدراسة الحالية دور الخبير القضائي في قضايا التزوير في ضوء التشريع الفلسطيني، ويرى الباحث من خلال مراجعة الأدبيات والدراسات ذات العلاقة انه موضوع حديث نوعا ما ولم يسبق بحثه بوضوح وتعمق، وبناء على ذلك فقد تمكن الباحث من الاطلاع على عدد من الدراسات المحلية والعربية والأجنبية التي تناولت متغيرات الدراسة الحالية وهي الخبرة، وقضايا التزوير، بالإضافة إلى المستندات الكتابية، وذلك على النحو التالي:

أ.الكتب

قدم كتاب Ellen et. al. (2018) بعنوان " الفحص العلمي للوثائق: طرقه وتقنيات"[3]، أفضل الممارسات الحالية لفحص وثائق الطب الشرعي في ظل التغييرات الجذرية في مجال فحص المستندات بالطب الشرعي والتغييرات التي طرأت على التكنولوجيا في المكتب ومعدات الطباعة والأحبار، كما قدم الكتاب تحليل للمواد المستخدمة في إنتاج مستند مشكوك فيه، مثل الحبر أو قطعة من الورق، ومقارنتها مع مادة أخرى في مكان آخر في المستند محل الاستجواب نفسه أو في مستند آخر؛ لتحديد ما إذا كان أو لا يشتركون في أصل مشترك، يعكس هذا الكتاب التغييرات والتطورات التي لا تعد ولا تحصى التي حدثت في السنوات العشر إلى الخمس عشرة الماضية. ويسلط الكتاب الضوء على أهمية وانعكاسات الأدلة البيولوجية وبصمات الأصابع من المستندات التي يمكن جمعها وفحصها واستخدامها، ويرى الباحث أن هذا الكتاب سيسهم بصورة واضحة في إثراء الدراسة الحالية، وذلك في مجال التقنيات المعتمدة في الكشف عن التزوير في المستندات، والذي يعتبر العمود الفقري للخبرة في هذا المجال. بينما تختلف هذه الدراسة مع هذا الكتاب في المنهجية والخلفية التشريعية والتي ستتم في ضوء التشريع الفلسطيني.

3. Ellen. 2018م. *الفحص العلمي للوثائق* . طرقه وتقنيات. د.م: د.ن.

و من الدراسات كتاب نصار (2010) بعنوان " الخبرة الفنية في قضايا التزوير في المستندات"[4]، المصطلحات والتعريفات والمفاهيم المتعلقة بالخبرة القضائية ودورها في قضايا التزوير، بالإضافة إلى ما يتصل بتلك المفاهيم من آراء علمية ومناقشات فقهية وقانونية، وهذه الدراسة تمثل عرضاً أقرب للشمول بشأن المفاهيم القانونية والفنية الخاصة بقضايا التزوير، كما بينت هذه الدراسة تاريخ خبرة فحص المستندات والمقارنة الخطية وتطور أدواتها ونظريتها، وتستفيض في عرض أساليب التزوير المادي الكلي والجزئي وطرق كشفها. وتشترك هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في مضمون الموضوع، وعليه سيندرج هذا الكتاب ضمن المراجع الأساسية لهذه الدراسة، حيث ستفيد الباحث في تحليله لقضايا عناصر البنية المادية للمستند مثل: الورق والأحبار وعلامات التامين، كما سيساعد هذا الكتاب الباحث في بيان المقارنة بين الخطوط اليدوية وما يحكمها من نظريات وقواعد، كذلك فإن هذه الدراسة سوف ترجع لهذا الكتاب في عرض قواعد التزوير في المستندات وأساليب الخبراء في كشفها. إلا أن الدراسة الحالية تختلف مع هذا الكتاب في نوعية المنهجية المطبقة وفي الخلفية التشريعية للقانون الفلسطيني.

كما تناولت الدراسة التي أجراها وقيع الله (2003م) بعنوان "أساليب التزييف والتزوير وطرق كشفها"[5]، جريمة التزوير الواقعة على المستندات، وهي جريمة قوامها العبث في المستند المكتوب بغية إحداث تغيير في محتواه، حيث تعتبر هذه الجريمة من قبيل الجرائم المضرة بالمصلحة العامة، حيث تشابهت هذه الدراسة مع الدراسة الحالية، ببيان أساليب التزوير وطرق كشفها، وطرق الحصول على نماذج المضاهاة وطريقة الاستكتاب، وكذلك بينت مواد الكتابة وأدواتها من أقلام وأحبار وأوراق. إلا أنها تختلف مع

4 نصار. محمد. 2010م. *الخبرة الفنية في قضايا التزوير في المستندات*. مصر: دار العلوم للنشر والتوزيع.

5 وقيع الله. محمد أحمد. 2003م. أساليب التزييف والتزوير وطرق كشفها. الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.

الدراسة الحالية في أنها جمعت بين جريمة تزوير المستندات وتزييف العملات، في حين أن الدراسة الحالية خصصت بدور الخبير الفني بالكشف عن تزوير المستندات الرسمية وفق ما جاء بالقانون الفلسطيني.

ب .رسائل علمية

بينت دراسة معير (2020) بعنوان " الخبرة في المادة الجزائية"[6]، القيمة القانونية التي تكتسبها الخبرة في مجال الإثبات وحجيتها في المواد الجزائية، وتناولت التنظيم القانوني للخبرة في التشريع الجزائري، وكذا القواعد الإجرائية والموضوعية لعمل المسائل الجزائية والفنية، كذلك هدفت إلى بيان أوجه القصور التشريعي لدى المشرع الجزائري في هذا الإطار ومن ثم الخروج بنتائج وتوصيات تعالج هذا القصور. وتختلف هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في تركيزها على دور الخبرة بصفة عامة وأنها لم تتطرق إلى دور الخبير الكتابي؛ كما أن هذه الدراسة تناولت القضايا الجزائية بشكل عام بينما ستبحث الدراسة الحالية في جريمة التزوير؛ كما وتختلف الدراستان في الخلفية التشريعية لهما، حيث تمت هذه الدراسة في ضوء التشريع الجزائري، بينما ستكون الدراسة الحالية في ضوء التشريع الفلسطيني بالرغم من الفجوة البحثية بين الدراستين إلا أنه يمكن اعتبار هذه الدراسة من المصادر المهمة للدراسة الحالية، حيث يمكن للباحث الاستعانة بها في صياغة مكونات الخبرة والقضايا المتعلقة بها وفي الكيفية التي تمت فيها عملية تحليل نصوص التشريع الجزائري وطريقة صياغة نتائج هذا التحليل.

وهدفت دراسة سعودي (2018) بعنوان " دور الخبرة الفنية في إثبات التزوير في المستندات الخطية"[7]، إلى إبراز مدى أهمية وجود خبراء فنيين متخصصين في خبرة الخطوط وتحليل الأحبار والورق

6 معير. فاطمة الزهراء. 2020م. *الخبرة في المادة الجزائية*. (رسالة ماجستير) –قانون جنائي وعلوم جنائية. جامعة أكلي محمد أولحاج. البويرة.

7 سعودي. هاجر. 2018م. دور الخبرة الفنية في إثبات التزوير في المستندات *الخطية*. (رسالة ماجستير) –قانون جنائي. جامعة محمد بوضياف–المسيلة.

وغيرها من الوسائل المستعملة في التزوير الخطي، بالإضافة إلى أهمية أن يكون تقرير الخبير سليم من الناحية الشكلية والقانونية حتى يكون منتجا لأثره، وتعتبر هذه الدراسة من الأبحاث ذات الارتباط الوثيق بالدراسة الحالية، حيث تتشابه الدراستان في الكشف عن دور الخبرة الفنية في قضايا تزوير الوثائق المكتوبة، لذا فان لهذه الدراسة أهمية واضحة في إثراء الدراسة الحالية وذلك في عدة جوانب منها: توضيح وسائل إثبات التزوير الخطي، بالإضافة إلى تقرير الخبير. وتختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية في أنها لم تركز على الخبرة الكتابية بصفة خاصة خلال إطارها النظري، بل تناولت الخبرة بشكل عام باستفاضة، بينما سيقوم الباحث من خلال الدراسة الحالية بالتركيز على الخبرة الفنية الكتابية وكل ما يتعلق بها، كذلك ومن ضمن أوجه الاختلاف بين الدراستين، أن هذه الدراسة قد تمت في ضوء التشريع الجزائري، بينما سوف تكون الدراسة الحالية في ضوء التشريع الفلسطيني.

في حين تناولت دراسة عطا الله (2017) بعنوان " القاضي والخبرة في الإثبات في قانون البينات في المواد المدنية والتجارية رقم (4) لسنة 2001م"[8]، إلى التركيز على قضية الخبرة القضائية وصولاً إلى الفهم المتكامل لمسالة الخبرة، بالشكل الذي يحقق أهداف المشرع خلال تصريحه للقاضي بالاستعانة بالخبراء الفنيين لتكوين العقيدة الراسخة لدى المحكمة، ولتطبيق حكم القانون وإحقاق الحقوق، كما هدفت الدراسة إلى الإجابة على التساؤلات والإشكاليات التي تتعلق بالخبرة القضائية ومدى حجيتها، بهدف الوصول لدراسة علمية متخصصة. وتتشابه هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في تناولها لقضية الخبرة في ضوء التشريع الفلسطيني، ولكن يتمثل الاختلاف الجوهري بين الدراستين في أن هذه الدراسة تناولت قضية الخبرة بصفة عامة، بينما ركزت الدراسة الحالية على دور الخبرة في مجال الكشف عن جرائم التزوير في المستندات الخطية،

8 عطا الله. سجا. 2017م. القاضي والخبرة في الإثبات في قانون البينات في المواد المدنية *والتجارية رقم (4) لسنة 2001م*. (رسالة ماجستير). نابلس–فلسطين.

وعليه يمكن لهذه الدراسة أن تكون مرجعاً مفيداً في الإطار النظري للدراسة الحالية، ولا سيما في الكيفية التي تناول بها التشريع الفلسطيني مسالة الخبرة.

كما كشفت دراسة عماري (2017) بعنوان "دور المعاينة والخبرة في الإثبات الجنائي"[9]، عن دور المعاينة والخبرة في الإثبات الجنائي، كدراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون الوضعي، وتتمثل أوجه الشبه بين هذه الدراسة والدراسة الحالية في اشتراكهما بالبحث في دور الخبرة في الإثبات، ولكن تتميز الدراسة الحالية عن السابقة في تركيزها على الخبرة الفنية في قضايا التزوير للمستندات الكتابية الرسمية في ضوء التشريع الفلسطيني، بينما تناولت الدراسة السابقة دور الخبرة في الإثبات الجنائي بصفة عامة، كما تناولت هذه الدراسة جزئية أخرى لن يتناولها الباحث في الدراسة الحالية وهي دور المعاينة.

وتناولت دراسة المعايطة (2015) بعنوان " نطاق الإثبات بالخبرة الفنية في المسائل المدنية في القانون الأُردني: دراسة مقارنة"[10]، موضوع الخبرة من حيث مفهومها وخصائصها وطبيعتها وإجراءاتها ومدى سلطة المحكمة في الاعتماد على نتيجة تقرير الخبرة في حكمها بموضوع الدعوى، وكذلك بيان ما للمحكمة من سلطة تقديرية في الأخذ بما تضمنه تقرير الخبرة من آراء ونتائج من عدمه، وأيضا بيان مسؤولية الخبراء عما يرتكبونه من أخطاء وتقصير أثناء تنفيذهم لأعمال الخبرة، كما تمت هذه الدراسة من خلال تحليل النصوص القانونية والآراء الفقهية والاجتهادات القضائية في ضوء القانون الأردني والقوانين موضوع المقارنة وهي القانون المصري والقانون اللبناني والقانون الفرنسي. وتشترك هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في انهما يبحثان في قضية واحدة وهي قضية الخبرة القضائية، وهذا يجعل منها مصدرا مهماً سيعود إليه الباحث خلال تحليله لنصوص التشريع الفلسطيني لمواد الخبرة الفنية وذلك قياساً بالكيفية التي تمت في تلك الدراسة. وتتميز

9 عماري. حفصة. 2017م. *دور المعاينة والخبرة في الإثبات الجنائي*. (رسالة ماجستير). جامعة الشهيد حمد لخضر–الوادي.

10 المعايطة، فارس كريم. 2015م. *نطاق الإثبات بالخبرة الفنية في المسائل المدنية في القانون الأردني: دراسة مقارنة*. (رسالة ماجستير). جامعة مؤتة. الأردن.

الدراسة الحالية عن هذه الدراسة في أنها تتناول موضوع الخبرة من زاوية دور الخبير في قضايا التزوير، بينما نجد أن هذه الدراسة قد تناولت قضية الخبرة بصفة عامة، كما تختلف هذه الدراسة في أنها طبقت المنهج المقارن للمقارنة بين القانون الأردني والقانون المصري والقانون اللبناني والقانون الفرنسي، في حين سوف يطبق الباحث المنهج التحليلي في هذه الدراسة من خلال تحليل نصوص التشريع الفلسطيني فيما يتعلق بدور الخبير في قضايا التزوير.

وهدفت دراسة الهاجري (2015) بعنوان "عمل الخبير القانوني في كشف جرائم تزوير المحررات الرسمية والعرفية" دراسة في الفقه الإسلامي مقارنة بالقانون الكويتي[11]، إلى بيان الأسس والقواعد والضوابط والشروط التي وضعها كل من الفقه الإسلامي والتشريع الكويتي، والتي من شأنها المحافظة على نطاق الخبرة، وسيرها في الطريق الصحيح الذي يؤدي إلى إثبات التزوير في المحررات، كما هدفت هذه الدراسة إلى بيان مفهوم الخبرة، ومشروعيتها، وصورها، وأنواعها، ومراحل الاستعانة بها، وطرق الطعن بالخبير في الشريعة الإسلامية، والقانون الكويتي، وهدفت أيضا إلى الكشف عن مشروعية الإثبات بالمحررات، ومشروعية الطعن بها، وعن طرق التزوير في المحررات الرسمية والعرفية، وطرق كشف التزوير عند خبراء الخطوط في الشريعة الإسلامية، والقانون الكويتي. وتتشابه هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في أنهما تتناولان دور الخبير في قضايا التزوير الكتابي، وهذا يجعل منها مرجعاً ضرورياً يساعد الباحث في تكوين صورة عامة عن كل من التزوير في المحررات وطرق إثباته، بالإضافة إلى دور الخبير في ذلك، وعلى الرغم من ذلك توجد اختلافات عدة بين الدراستين تتمثل في أن هذه الدراسة تمت من خلال مقارنة بين الفقه الإسلامي والتشريع الكويتي، بينما سيقوم الباحث بإجراء دراسة تحليلية لدور الخبير من خلال نصوص التشريع الفلسطيني، كما أن هذه

11 الهاجري. بداح عبد الله راشد. 2015م. عمل الخبير القانوني في كشف جرائم تزوير المحررات الرسمية *والعرفية*. (رسالة ماجستير). الكويت.

الدراسة لم تتناول الخصائص الشكلية والقانونية لتقرير الخبير ونتائجه ومدى حجيته، الأمر الذي سوف تتناوله الدراسة الحالية بكثير من التركيز والتفصيل.

وبينت دراسة الرحيلي (2014) بعنوان " الخبرة في المسائل الجزائية–دراسة مقارنة بين التشريعين الأردني والكويتي"[12]، وضع الخبرة في مراحل الدعوى العمومية ومراحل الاستدلال، وبحثت في الأحكام القانونية الناظمة لموضوع الخبرة سواء ما ورد منها من أحكام في القوانين الجزائية أو قوانين الإثبات في المسائل المدنية والتجارية وذلك في ضوء القانون الأردني والقانون الكويتي. وعليه فإن مساحة التشابه بين هذه الدراسة والدراسة الحالية تظهر في تناولهما لقضية الخبرة وهذا سوف يساعد الباحث في صياغة الإطار النظري المتعلق بالخبرة عموماً، وبطرق تحليل التشريعين الأردني والكويتي في تناولهما لها، كما وتعتبر الدراسة الحالية إضافة للسابقة فيما يتعلق بتركيزها على إجراءات الخبرة وأثار تقرير الخبير ومدى حجيته.

كما هدفت دراسة ناصف (2011) بعنوان " الأحكام الإجرائية المدنية لمضاهاة الخطوط والتزوير في المحررات العرفية والرسمية"[13]، للتعرف على طرق الطعن في صحة المحررات، وعلى إجراءات الفصل في دعوى صحة المحررات في ضوء التشريع الجزائري، لذا فان هذه الدراسة تمثل جزئية مهمة من الدراسة الحالية سوف تساعد الباحث في تغطية كافة الجوانب التي تتعلق في التعرف على مبادئ إثبات التزوير، وفي كيفية تناول التشريع الجزائري لها محاولاً إسقاط هذه الطرق على التشريع الفلسطيني.

12 الرحيلي. محمد غالب. 2014م. *الخبرة في المسائل الجزائية بين التشريعين الأردني والكويتي*. (رسالة ماجستير) –في القانون العام. جامعة الشرق الأوسط.

13 ناصف، سعاد. 2011م. *الأحكام الإجرائية المدنية لمضاهاة الخطوط والتزوير في المحررات العرفية والرسمية*. (رسالة ماجستير). جامعة الجزائر.

وكشفت دراسة العزة (2010) بعنوان " دور الخبرة الكتابية في الإثبات في قانون البينات الفلسطيني " دراسة مقارنة"[14]، عن دور الخبرة الكتابية في الإثبات، والعلاقة القائمة بين الخصوم والمحكمة والخبراء، وعن حالات اللجوء إلى الخبرة بشكل عام، والخبرة الكتابية بشكل خاص، وما هي إجراءاتها، ومتى تنتهي، ومدى حجيتها، ومقارنة أحكامها الواردة في قانون البينات الفلسطيني مع قانون الإثبات المصري، بالإضافة إلى بعض التشريعات العربية المقارنة، ورأي الفقه وأحكام القضاء في ذلك. وتتشابه هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في انهما يبحثان في قضية الخبرة الكتابية بالذات، مما يجعل من هذه الدراسة مرجعا ذا أهمية بارزة سيرجع إليه الباحث عند تناوله تلك القضية، ولا سيما عند تفسيرها من منظور التشريع الفلسطيني. وعلى النقيض تختلف الدراستان في عدة أمور أهمها أن الدراسة الحالية تبحث في دور الخبرة الكتابية في قضايا التزوير وهو أمر أكثر شمولاً من مجال الإثبات الذي تبحث فيه هذه الدراسة؛ كما أن الدراسة الحالية سوف تقدم وصفاً تحليلياً لدور الخبير في قضايا تزوير المستندات الكتابية من خلال المنهج التحليلي، بينما تم في الدراسة السابقة تطبيق المنهج المقارن للمقارنة بين التشريع الفلسطيني والمصري في مجال الإثبات.

في حين بينت دراسة الذنيبات (2010) بعنوان " الخبرة الفنية في إثبات التزوير في المستندات الخطية فناً وقانوناً (دراسة مقارنة) "[15]، أساليب كشف التزوير وفق أحدث الأساليب والوسائل العلمية وشرح تفصيلي قانوني مقارن بين التشريعات العربية والفرنسية والأنجلو أمريكية لكافة جوانب إثبات التزوير بالخبرة الفنية. وعليه يرتبط هذا الكتاب في مجال تطبيق الخبرة الفنية وإجراءاتها خلال الكشف عن التزوير في المستندات المكتوبة، ويختلف هذا الكتاب مع الدراسة الحالية في أنه تم من خلال تطبيق منهجية البحث المقارن بين التشريعات العربية والفرنسية والأنجلو أمريكية لكافة جوانب إثبات التزوير بالخبرة الفنية.

14 عزة، عبد الله حسن عبد الله. 2010م. دور الخبرة الكتابية في الإثبات في قانون البينات الفلسطيني. (رسالة ماجستير). فلسطين: جامعة بيرزيت.

15 الذنيبات. 2003. دور الخبرة الفنية في إثبات التزوير في المستندات الخطية في القانون الأردني. المرجع السابق.

تتضمن دراسة الخطيب (2022) بعنوان " التزوير والتزييف: الحقيقة شيءٌ آخر"[16]، تحليل ومقارنة الوثائق والتقييم المنهجي لسمات وخصائص المستند من أجل الكشف عن كيفية إعداده أو كيفية تعديله وتحديد هوية الكاتب، للمساعدة في تضمين أو استبعاد المشتبه بهم من التحقيق، وقدمت هذه المقالة عدد من التوضيحات والأفكار المتعلقة بتزوير المستندات الرسمية ودور الخبرة في كشفها، وهذا ما يجعلها تقترب من الدراسة الحالية وتتشابه معها، كما بينت هذه الدراسة طرق تطوير معرفة الباحث بمبادئ فحص الوثائق، وفي توضيح مؤهلات ومهارات وخصائص خبير الخطوط، عدا عن بيان عينات الفحص في عملية المقارنة والمضاهاة التي يمكن أن تكون على شكل نماذج استكتاب. إلا أن هذه الدراسة تختلف عن الدراسة الحالية في كونها تحدثت في عموميات الموضوع، بخلاف الدراسة الحالية التي تناولت دور الخبير الفني في الكشف عن التزوير في المستندات الرسمية بشكل خاص وفق ما جاء بالتشريع الفلسطيني.

كما هدفت دراسة عبيب وبوراس (2021) بعنوان " الإطار القانوني لممارسة الطعن ضد المحررات الرسمية أمام القضاء في التشريع الجزائري"[17]، إلى بيان الأطر القانونية التي حددها المشرع الجزائري للطعن ضد المحررات أمام القضاء سواء منه القضاء الجزائي أو القضاء المدني، مبرزين التطبيقات القضائية في هذا الشأن، والتي أثبتت نجاها إلى حد ما، غير أن مسار تلك الدعاوى أكد الواقع العملي بطء إجراءاتها ونتائجها النهائية، مما يخلق مراكز قانونية أخرى معقدة يصعب تداركها. وتمثل هذه الدراسة أحد محاور الدراسة الحالية، لذا فهي سوف تساعد الباحث في صياغة جوانب طرق الطعن في المستندات الكتابية، في

16 الخطيب، جنان. 2022م. التزوير والتزييف: *الحقيقة شيء آخر*. مجلة الأخبار.

17 عبيب، محمد وبوراس، محمد. 2021م. الإطار *القانوني لممارسة الطعن ضد المحررات الرسمية أمام القضاء في التشريع الجزائري*. *مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية*. العدد 14. المجلد 3.

حين يتمثل جوهر الخلاف بين الدراستين في المصدر التشريعي لهما، فهذه الدراسة تمت في ضوء التشريع الجزائري بينما سوف تتم الدراسة الحالية في ضوء تحليل نصوص التشريع الفلسطيني ذات العلاقة.

وكشفت دراسة Zakaria et al. (2020) بعنوان "لمحة عامة عن تحديات الاحتيال والتزوير في نظام تسجيل الأراضي"[18]، عن تحديات الاحتيال والتزوير في ابتكارات نظام تسجيل الأراضي المتعلقة بملكية المعلومات في ماليزيا، تشمل تحديات الاحتيال والتزوير على سلطة محدودة للمسجل أو مدير الأراضي ونقص الخبرة والموارد وأمن نظام تسجيل الأراضي المحوسب، وكذلك عدم الاهتمام بين الممارسين القانونيين والمفوضين القسم وإساءة استخدام السلطة. وتتميز هذه الدراسة في أنها تعمقت في تخصيص البحث عن تزوير مستندات تسجيل الأراضي، الأمر الذي سيزيد من معارف الباحث ومعلوماته فيما يتعلق في مجال التزوير، لاسيما أن هذه الدراسة قد تطرقت إلى ضعف الخبرة في الكشف عن التزوير كأحد أسباب وقوعه، وهذا يتناغم مع الدراسة الحالية في هذ المجال.

كما هدفت دراسة الرمامنة (2019) بعنوان " خصوصية دعوى التزوير في قانون أصول المحاكمات الجزائية الأردني"[19]، لبحث موضوع أحكام الادعاء بالتزوير وإجراءاته والآثار القانونية التي تترتب على اتباعه وعلى إثباته أو نفيه، وهدفت لبيان العيوب الشكلية والموضوعية التي قد تنال من الأحكام القانونية الناظمة له، وعلى التوصيات التي يمكن من خلالها تلافي هذه العيوب. وتغطي هذه الدراسة جزء مهم من الدراسة الحالية وهو قضايا التزوير، وهو الأمر الذي سيفيد الباحث في دراسة تزوير المستندات الكتابية، بينما تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية في أنها أجريت في ضوء التشريع الأردني في الوقت الذي

18 Zakaria. 2020م. لمحة عامة *عن تحديات الاحتيال والتزوير في نظام تسجيل الأراضي*. ماليزيا.

19 الرمامنة، إبراهيم محمد علي. 2019م. خصوصية دعوى التزوير في قانون أصول المحاكمات الجزائية الأردني. بحث منشور. *دراسات*. المجلد 46. العدد 4.

سيجري الباحث الدراسة الحالية في ضوء التشريع الفلسطيني، كما سيتناول الباحث في الدراسة الحالية دور الخبرة في قضايا التزوير، الأمر الذي لم تفعله هذه الدراسة.

عدا عن أن دراسة Ismail et al. (2019) التي بعنوان "تزوير الكتابة في ضوء الفقه الإسلامي والقانون الماليزي"[20]، بحثت في تزوير الوثائق من منظور الفقه الإسلامي والقانون الماليزي، كما هدفت إلى شرح التعريف والإجراءات وأساليب التعرف على الجريمة والعقوبة عليها، واستخدمت الدراسة أساليب الاستقراء وتحليل المحتوى على آراء العلماء السابقين ومناقشاتهم وشرحهم من مؤسستين قانونيتين مختلفتين، حيث توصلت هذه الدراسة إلى نتائج مهمة، أهمها: أن هناك العديد من أشكال التزوير التي حدثت في هذا العصر ويمكن تصنيفها إما على أنها غش مادي أو معنوي. تتشابه هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في أن الدراستين تناولتا قضية التزوير في المستندات المكتوبة، ولكنهما يختلفان في أن هذه الدراسة قد تمت في ضوء التشريع الإسلامي والقانون الماليزي، كذلك ستضيف الدراسة الحالية على السابقة الكشف عن دور الخبير الفني في الكشف عن عمليات التزوير في المستندات المكتوبة، وعليه فإن هذه الدراسة بمثابة مرجع مهم للدراسة الحالية في التعرف على القضايا التي تتم من خلالها قضايا التزوير في المستندات المكتوبة وآليات الكشف عنها.

كما بينت دراسة الأطرش (2018) بعنوان " التطبيقات القضائية للخبرة في المحاكم الفلسطينية (دراسة مقارنة)"[21]، مفهوم الخبرة ومشروعيتها وأنواعها وأهميتها، وعلاقتها بغيرها من وسائل الإثبات وفض النزاع كالتحكيم والشهادة والمعاينة والقرائن والشروط الواجب توافرها في الخبير فقهاً وقانوناً، بالإضافة إلى الإجراءات القضائية لتعيينه ورده وتقدير أتعابه، وتوضيح الحالات الملزمة للقاضي باعتبار الخبرة، وكذلك

20. Ismail. 2019م. *تزوير الكتابة في ضوء الفقه الإسلامي والقانون الماليزي*. المجلد 2. العدد 57.

21. الأطرش، ريم. 2018م. *التطبيقات القضائية للخبرة في المحاكم الفلسطينية (دراسة مقارنة)*. مكتب العلاقات العامة مدينة الخليل.

تقرير الخبير وحجيته واطلاع المحكمة عليه وأسباب بطلانه، وتناولت الدراسة كذلك الجانب العملي التطبيقي للخبرة في الحاكم الفلسطينية الشرعية فيما يتعلق بقضايا النفقات الزوجية، أجرة الحضانة، فسخ عقد النكاح بالعيب، الدية والجراحات. وتشترك هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في بيان مفهوم الخبرة، الأمر الذي سيشكل مصدراً مهماً للباحث خلال صياغة تلك المفاهيم، لاسيما أن الدراستين تتناولان قضية الخبرة في ضوء تشريع واحد وهو التشريع الفلسطيني، وعلى الجانب الآخر تختلف هذه الدراسة مع الدراسة الحالية أنها تناولت قضية الخبرة بصفة عامة ولم تتطرق إلى الخبرة الكتابية، كما أنها بحثت في مجال قضايا شرعية بحتة مختلفةً عن الدراسة الحالية التي بحثت في جريمة التزوير.

وهدفت دراسة .Guerreiro et al (2017) بعنوان " التزوير والتزييف: دليل الخبرة–بحث استكشافي في محكمة الجنايات"[22]، إلى تقديم إشارة موجزة إلى تجريم ظاهرة تزييف وتزوير المستندات في البرتغال، وذلك بناءً على تحليل 50 بهدف توصيف الجناة ونوع الجريمة المعنية. وقد توصلت الدراسة إلى أن التزوير مشكلة لا يستطيع حلها سوى خبير في تحليل المستندات. وتتشابه هذه الدراسة مع الدراسة الحالية إلى حد كبير في قضية البحث وهي الخبرة في الكشف عن التزوير في المستندات الكتابية، مما يزيد من قدرة هذه الدراسة في إثراء البحث الحالي وتزويد البحث بنماذج لجرائم التزوير وكيفية التعامل معها ودور الخبرة في كشفها. بينما تختلف الدراستان في أن منهجية هذه الدراسة هي استطلاعية استكشافية في المحاكم البرتغالية.

في حين كشفت دراسة .Potolinca et al (2017) بعنوان "خبرة الطب الشرعي للدعم الورقي للمستندات المزيفة"[23]، عن الأساليب والتقنيات التي يستخدمها المزورون في تزييف المستندات الرسمية

22. Guerreiro. 2017م. *التزوير والتزييف: دليل الخبرة–بحث استكشافي في محكمة الجنايات*. د.م. د.ع.

23. Potolincal. 2017م. *خبرة الطب الشرعي للدعم الورقي للمستندات* المزيفة. د.م. د.ع.

وخاصة جوازات السفر، وقد تم تطبيق تقنية التحليل المقارن الضوء في الكشف عن عمليات التزوير، وبعض الروابط مع المستند الأصلي، وذلك بهدف الحصول على أبرز الطرق التي يستخدمها المزورون. وتندرج هذه الدراسة ضمن الدراسات المهمة المرجعية التي سوف تفيد الباحث خلال الدراسة الحالية، لا سيما بسبب وجود عامل مشترك بينهما وهو التزوير في الوثائق الرسمية، وبسبب ما ستقدمه هذه الدراسة للباحث في توضيح أحدث طرق التزوير في المستندات المكتوبة، وطرق والكشف عنها، كما ستزود هذه الدراسة الباحث بمعارف حول الأدوات والتقنيات الحديثة المستخدمة في التزوير مثل الحواسيب وشبكات الإنترنت وتكنلوجيا الاتصال.

وتناولت دراسة القطاونة (2014) والتي بعنوان " المسؤولية الجزائية للخبير القضائي في نطاق خبرته – دراسة مقارنة (الأردن – الإمارات العربية المتحدة) "[24]، موضوع المسؤولية الجزائية للخبير في إطار القانونيين الأردني والإماراتي، حيث هدفت إلى بيان مدى مسؤولية الخبير القضائي من الناحية الجزائية من حيث الوقوف على الجرائم الواقعة منه أثناء نهوضه بالمهمة المناطة به، في الوقت الذي تتناول الدراسة الحالية دور الخبير الكتابي في جرائم التزوير فقط، فإن هذه الدراسة تناولت قضية المسؤولية الجزائية للخبير القضائي في الجرائم بصفة عامة وذلك في ضوء التشريع الإماراتي والأردني، وتتمثل الاستفادة من هذه الدراسة في طريقة تحليل نصوص التشريع الأردني والإماراتي لقضية الخبرة، وفي صياغة نتائج هذا التحليل.

كما هدفت دراسة اللجنة الأوروبية لفعالية العدالة (2014) بعنوان " الخطوط التوجيهية حول دور الخبراء المعينين من قبل المحكمة في الإجراءات القضائية للدول الأعضاء في مجلس أوروبا"[25]، إلى تقديم

24. القطاونة، إبراهيم سليمان زامل. 2014م. *المسؤولية الجزائية للخبير القضائي في نطاق خبرته. مجلة دراسات، علوم الشريعة والقانون.* المجلد 41. ملحق3.

25 اللجنة الأوروبية. 2014م. *الخطوط التوجيهية حول دور الخبراء المعينين من قبل المحكمة في الإجراءات القضائية للدول الأعضاء في مجلس أوروبا. دراسة اللجنة الأوروبية لفعالية العدالة.*

مرجعية للمشرع والقاضي وكافة أطراف الدعوى القضائية فيما يخص دور الخبير الفني، عندما يعين الخبير من طرف المحكمة في عملية اتخاذ القرار القضائي. وتشترك الدراسة الحالية مع هذه الوثيقة في موضوع الخبرة القضائية ودورها في المحاكم، وعليه سوف تثريها في عدة مواطن مثل: معايير اختيار الخبير، تحديد مؤهلات الخبير ومساعديه، ونوع مصدر الخبير هل هو من الخبراء المعتمدون لدى المحكمة أو منتدب من هيئات مهنية، كذلك ستفيد هذه الوثيقة الباحث خلال دراسته الآثار الملزمة لتقرير الخبرة، والتكاليف المتوقعة، وواجبات وحقوق الخبير وإمكانيات مراقبة الخبرة وفرض جزاءات في حال عدم الالتزام بالواجب، وتختلف هذه الوثيقة عن الدراسة الحالية في أنها لم تركز على الخبرة الفنية في قضايا التزوير بل تناولت الخبرة بصفة عامة، بالإضافة إلى استنادها لتشريع المجلس الأوربي.

وعرضت دراسة الأمم المتحدة (2010) بعنوان " دليل لتعزيز القدرة على فحص الوثائق فحصاً تحليلياً جنائياً "[26]، نهج جامع يُتّبع في عملية فحص الوثائق، يشمل وثائق الهوية والوثائق المؤَّمنة وغيرها. ويهدف الدليل كذلك إلى تقديم مساعدة عملية لبناء أو تحسين قدرات فحص الوثائق فحصاً تحليلياً جنائياً لدى فئتين من فئات مقدمي الخدمات: وكالات الهجرة ومراقبة الحدود ومختبرات علوم التحاليل الجنائية، ويشمل الدليل عدة مستويات من تعزيز قدرة البنية الأساسية ابتداء من القدرة الأساسية إلى القدرة المتقدمة، ويركز الدليل على مهارات العاملين والمؤهلات الدراسية اللازمة لفحص الوثائق فحصاً تحليلياً جنائياً وتقديم شهادات أمام المحاكم، وتوجيه تحذيرات استخباراتية وتوفير التدريب. كما أنه يشمل توصيات عن المعدات التحليلية الجنائية، والمجموعات المرجعية وقواعد البيانات إلى جانب إرشادات عامة بشأن الفحص، ليستعمله الموظفون في كل من البلدان المانحة والمستفيدة في جهودها الرامية إلى تصميم وإنشاء وتعزيز قدرات فحص

26. الأمم المتحدة. 2010م. *دليل لتعزيز القدرة على فحص الوثائق فحصاً تحليلياً جنائياً*. قسم المختبر والشؤون العلمية-مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة فيينا-.

الوثائق فحصاً تحليلياً جنائياً وتوزيع المعلومات عنها. ويشترك هذا الدليل مع الدراسة الحالية في أنه يتناول قضية التزوير في المستندات المكتوبة وكيفية إثباته، لذا فانه يعتبر من المصادر التي سيعتمد عليها الباحث خلال صياغته للإطار النظري المتعلق بمعرفة الكيفية التي يتم بها إثبات التزوير في المستندات الخطية الرسمية، والتعرف على مبادئ إثبات التزوير، بالإضافة إلى بيان المهارات المطلوبة خصيصاً لكتابة تقارير والإدلاء بشهادة أمام المحاكم. ويختلف هذا الدليل مع الدراسة الحالية في أنه يستند إلى قوانين الأمم المتحدة بينما ستقوم الدراسة الحالية على التشريع الفلسطيني، كما أن الدليل لم يركز بصورة كافية على آليات تطبيق الخبرة في المحاكم خلال قضايا التزوير.

كما بينت دراسة جداوي (2004) بعنوان " الخبرة القضائية في ضوء القانون المغربي"[27]، مفهوم الخبرة القضائية والخبير القضائي، وإلى كيفية انتداب الخبراء، بالإضافة إلى مناقشة تقرير الخبير ودوره في الإثبات وسلطة المحكمة اتجاهه وذلك في ضوء القانون المغربي. وتتشابه هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في أنهما يتناولان قضية الخبرة، وهذا ما يفيد الباحث في توضيح أفكار وعناصر الخبرة الكتابية وتحليل إجراءاتها ونصوصها التي وردت في التشريع الفلسطيني، بينما اختلفت الدراستان في أن هذه الدراسة تمت في ضوء التشريع المغربي مركزةً فقط على الخبرة بصفة عامة دون التطرق إلى الخبرة الكتابية ودورها في إثبات التزوير من عدمه.

خلاصة الدراسات

أولاً: أوجه التشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

27. جداوي، رضا. 2004م. الخبرة القضائية في ضوء القانون المغربي. (بحث لنيل الإجازة في القانون الخاص). جامعة الحسن الثاني– المحمدية.

1. تشابهت الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة، في أنها تناولت قضية جريمة التزوير بصفة عامة.
2. وتتشابه أيضاً في أن بعضها تخصص في قضايا تزوير المستندات الخطية بشكل عام والمستندات الرسمية بشكل خاص، لذا فإن هذه الدراسات أهمية علمية كبيرة، وأنها ستضيف قدر لا بأس به من المعارف المهمة للباحث للدراسة الحالية.

ثانياً: أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة

1. استعرض الباحث (26) دراسة سابقة، عُرضت وفق ترتيب زمني من الأحدث إلى الأقدم، وكانت كل دراسة منها متناولة لجانب من جوانب الدراسة الحالية .
2. استفاد الباحث من خلال مراجعة الدراسات السابقة من تجارب الباحثين في موضوع الخبرة الفنية بالكشف عن تزوير المستندات الرسمية.
3. ساهمت الدراسات السابقة في إعادة تعريف المعلومات وترتيبها لدى الباحث، نظراً لدورها الهام في الدراسة .
4. زودت الدراسات السابقة الباحث بالمعلومات الهامة واللازمة لتطوير مختلف جوانب الدراسة .
5. حصل الباحث على مراجع علمية ونظرية متخصصة تناولت دور الخبير الفني بالكشف عن التزوير بالمستندات الرسمية.
6. إحاطة الباحث بالإطار النظري لموضوع دور الخبيرة الفنية بالكشف عن تزوير المستندات الرسمية.
7. الاستفادة المتمثلة في تعميق مشكلة الدراسة، وتحديد أبعادها وإضافة أهداف جديدة تسعى الدراسة لتحقيقها، هذا بطبيعة الحال يساعد على وضوح مشكلة الدراسة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.
8. المساعدة في تحديد التعريفات الإجرائية المتعلقة بالدراسة.

ثالثاً: أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

1. الدراسة الحالية أشمل من الدارسات السابقة؛ كونها تناولت موضوع دور الخبير في قضايا تزوير المستندات الخطية الرسمية في التشريع الفلسطيني، ولم يقتصر على قضية واحدة كما في الدراسات السابقة، فلم تتعمق الكثير من الدراسات السابقة في توضيح العديد من المسائل التي تتعلق بموضوع الدراسة الحالية، مثل: آلية ومبادئ إثبات التزوير في المستندات الخطية الرسمية من خلال الخبير؛ الإجراءات التمهيدية لندب الخبراء؛ التعرف على الآلية التي تتم بها مقارنة الخطوط اليدوية؛ وأخيراً الكشف عن الآثار المترتبة على تقرير الخبير.
2. من حيث الأهمية، تناولت الدراسة الأهمية النظرية والتطبيقية، لارتباط موضوعها بالعديد من الأبحاث والدراسات القانونية في ظل التطورات الحديثة.
3. من حيث التطبيقات، طُبقت الدراسة الحالية على فئة الخبراء الفنيين في قضايا التزوير فقط دون الخبراء في المجالات الأخرى المختلفة.
4. ومن حيث المنهجية، ولتحقيق الأهداف المسطرة اعتمد الباحث على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي.
5. لم تبحث سوى دراسة واحدة فقط في مسألة الخبرة في ضوء التشريع الفلسطيني، وإنما تنوعت الدراسات السابقة في خلفيتها التشريعية ما بين التشريع الأردني والكويتي، والماليزي والإماراتي وغيرها.

رابعاً: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

1. جاءت الدراسة الحالية جامعة لكافة الجوانب التي بحثت فيها الدراسات السابقة، لذا يمكن اعتبارها دراسة شاملة ومعمقة.

2. جاءت الدراسة الحالية تنفيذاً لبعض توصيات الدراسات بإجراء المزيد من الدراسات وخاصة الدراسات في التشريع الفلسطيني في هذا المجال .

3. تخصصت الدراسة الحالية وانفردت بتطبيق هذا الموضوع على الواقع القانوني الفلسطيني والنصوص القانونية السارية لبيان دور الخبراء.

وبناءً على ما تقدم، يرى الباحث الدراسة الحالية سوف تعمل على استدراك ما لم تتناولها الدراسات السابقة، وذلك من حيث الكيفية التي يتم بها إثبات التزوير في المستندات الخطية الرسمية؛ التعرف على مبادئ إثبات التزوير من خلال الخبير؛ تحديد الإجراءات التمهيدية لندب الخبراء؛ التعرف على الآلية التي تتم بها مقارنة الخطوط اليدوية؛ والكشف عن الآثار المترتبة على تقرير الخبير. وكل ذلك في ضوء قانون البينات الفلسطيني في المواد المدنية والتجارية رم (4) لسنة 2001م، وقانون الإجراءات الجزائية رقم (3) لسنة 2001م. وستعمل هذه الدراسة على فتح آفاق للباحثين والأكاديميين لمزيد من الدراسات في هذا المجال، وتقديم التوصيات للجهات المختصة.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA